الأنباء
الاثنين 13 ابريل 2015

«الوطني»: تباين سياسات البنوك المركزية يدفع الدولار للارتفاع

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الدولار يستمر باحتلال الموقع السيادي في كل أنحاء العالم، مكتسبا زخما كبيرا مقابل العملات الرئيسة الخمس. وسببت محاضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياط الفيدرالي بعض الاضطراب في السوق، إذ إن القرار منقسم حول رفع سعر الفائدة في يونيو. ومع ذلك، استمر الدولار في أدائه المتفوق، فيما بقي الوضع في منطقة اليورو غير محسوم، مع تهيؤ اليونان لاقتراح حزمة جديدة من الإصلاحات لرؤساء منطقة اليورو.

وتراجع اليورو بشكل كبير مقابل الدولار في الأسبوع الماضي. وبدأ التراجع في بداية الأسبوع عقب جني الأرباح ما أدى الى الارتفاع الكبير إلى 1,1000 بعد صدور أرقام الرواتب الأميركية المخيبة للآمال. وبدأ اليورو الأسبوع عند مستوى 1,0975، ليرتفع إلى 1,1036 يوم الاثنين.

ثم بدأ اليورو بالتراجع بعد كسره مستوى 1,1000، لينخفض إلى مستويات منخفضة جديدة كل يوم بوتيرة مقلقة. واستمر انخفاض اليورو مع صدور بيانات أميركية أفضل مما كان متوقعا، ليرتفع بذلك الدولار مقابل اليورو الذي وصل إلى أدنى مستوى له خلال الأسبوع عند 1,0568 وينهي الأسبوع عند 1,0604.

وتبع أداء الجنيه الإسترليني أداء اليورو، فبدأ الأسبوع عند مستوى 1,4920 مقابل الدولار، ليصل بعدها إلى أعلى مستوى له في الأسبوع عند مستوى 1,4981 مع انخفاض الدولار مقابل جميع العملات الرئيسة يوم الاثنين.

ثم انخفض الجنيه مع ارتفاع الدولار مقابل اليورو، لتتراجع بذلك كل العملات.

وإضافة لذلك، ازداد تراجع الجنيه وسط مخاوف من ألا يكون هناك رابح واضح في انتخابات 7 مايو.

ومع ارتفاع المؤشر البريطاني، FTSE 100، ارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار لينهي يومين من الانخفاض، ثم عاد ليتدهور أمام ارتفاع الدولار. واستمر هذا التراجع مع اتساع هوة العجز التجاري، ووصل إلى أدنى مستوى له عند 1,4587 وأنهى الأسبوع عند مستوى 1,4632.

ويستمر الين الياباني بأدائه المتقلب.

فقد بدأ الأسبوع عند مستوى 118,97، لينخفض بعدها مع ارتفاع الدولار خلال الأسبوع.

وتراجع الين مع ارتفاع الدولار مقابل جميع العملات يوم الثلاثاء، ليرتفع بعدها مقابل الدولار من أدنى مستوى له منذ أسبوعين، بعد توقف بنك اليابان عن القيام بالمزيد من التحفيز.

ثم استمر انخفاض الين مقابل الدولار ليصل إلى أدنى مستوى له عند 120,74 وينهي الأسبوع عند 120,22.

اللجنة الفيدرالية

أظهرت محاضر اجتماع الأسبوع الماضي لمجلس الاحتياط الفيدرالي أن أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح المخولين بالقرار كانوا منقسمين بشأن رفع أسعار الفائدة في يونيو.

وبحسب محاضر الجلسة الأخيرة للجنة الفيدرالية للسوق المفتوح التي انعقدت الشهر الماضي «كان قرار عدة مشاركين ان البيانات الاقتصادية والتوقعات تبرر على الأرجح بدء التطبيع في اجتماع يونيو».

وقد أفاد بعض الأعضاء بأن أسعار الطاقة وارتفاع الدولار سيستمران في الحد من التضخم، مبررين بذلك تأجيل رفع أسعار الفائدة إلى وقت لاحق من السنة. وإضافة لذلك، أفادت المحاضر بأن «زيادة التحسن في سوق العمل، واستقرار أسعار الطاقة واستقرار قيمة الصرف الأجنبي للدولار ينظر إليها كعوامل مساعدة في إرساء الثقة بأن التضخم سيرتفع». وتعهدت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح الشهر الماضي بأن «تتريث» حين تنظر في أمر رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2006، فيما تخفض أيضا التوقعات بشأن مسار الرفع. وبالإضافة لذلك، أظهرت المحاضر أن «عدة مشاركين سجلوا أن المزيد من ارتفاع الدولار في الفترة بين الاجتماعين سيحد على الأرجح من حجم صافي الصادرات والنمو الاقتصادي لفترة من الوقت».

طلبات البطالة

ارتفع عدد طلبات إعانة البطالة بأقل مما كان متوقعا في الأسبوع الماضي، إذ انخفض معدل الفصل من العمل إلى أدنى معدل له منذ 15 سنة.

وانخفض معدل التحرك لـ 4 أسابيع إلى أدنى مستوى منذ يونيو 2000، وذلك بحسب بيانات وزارة العمل. وأظهر تقرير وزارة العمل الصادر يوم الثلاثاء أن طلبات البطالة ارتفعت بمقدار 14,000 لتصل إلى 281,000 في الأسبوع المنتهي في 10 أبريل، أي أعلى من المعدل الذي تمت مراجعته والبالغ 267,000 في الأسبوع السابق.

وكان من المتوقع أن ترتفع طلبات إعانة البطالة إلى 283,000، بحسب استطلاعات الاقتصاديين للسوق.

صندوق النقد

وافقت اليونان على دفع 450 مليون يورو كقسط من القرض لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي وفر لبنوك اليونان المزيد من حجم الإقراض في حال الطوارئ.

وإضافة لذلك، أعطت منطقة اليورو اليونان ستة أيام لتحسين حزمة الإصلاحات المقترحة لتكون جاهزة لدى اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو في 24 أبريل للنظر في إمكانية صرف المزيد من الأموال لتعويم البلاد.

ويبقى الوضع غير واضح بشأن ما إذا كانت اليونان ستلبي طلبات الدائنين بخصوص الإصلاحات الاقتصادية في الوقت المحدد.

وإضافة لذلك، وكتحفيز صغير قصير المدى، وافق البنك الأوروبي المركزي على رفع سقف مساعدة الإقراض للطوارئ للبنوك اليونانية بمقدار 1,2 مليار دولار لتصل إلى 73,2 مليار دولار.

إنجلترا المركزي

أبقى بنك إنجلترا سياسته النقدية على حالها قبيل الانتخابات العامة الشهر القادم.

فقد أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة الإسنادية على حالها عند 0,5٪، وأبقى حجم شراء السندات عند 375 مليار جنيه إسترليني.

وقد أظهرت بريطانيا انتعاشا جيدا نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي، مع نمو اقتصادها بنسبة 0,5٪ في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2014 مقارنة بربع السنة السابق، متساوية بذلك مع أميركا ومقارنة بنسبة 0,7٪ في ألمانيا.

سجلت 21,2 مليار دينار

«كامكو»: تراجع إيرادات الكويت 11,6٪ في 9 أشهر من 2015/2014

أظهر تقرير صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة كامكو للاستثمار يتناول الوضع المالي والاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أن تأثير التراجع المستمر في أسعار النفط بدأ يلقي بظلاله على ميزانية السعودية بما في ذلك عجز الحساب الجاري. ووفقا للبيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، بدأت السعودية في سحب احتياطياتها من النقد الأجنبي للمرة الأولى منذ حدوث الأزمة المالية العالمية لتغطية العجز المالي المتوقع في ميزانيتها الناتج عن هبوط أسعار النفط، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بنسبة 1,4٪ على أساس سنوي وبلغ 2,65 تريليون ريال سعودي (707 مليارات دولار) بنهاية شهر فبراير من 2015 الحالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سعر الدولار الأميركي الذي أثر على قيمة الموجودات غير المقومة بالدولار ووفقا لبيانات البنك المركزي، سجلت قيمة الأوراق المالية الأجنبية تراجعا قدره 2 مليار دولار لتصل إلى 540 مليار دولار بالمقارنة مع مستواها في شهر يناير. من ناحية أخرى، أفاد تقرير صندوق النقد الدولي (يؤيد خفض الدعم في دول الخليج) بأن قطر هي الدولة الأقل إنفاقا على دعم الطاقة في منطقة دول الخليج، وقد قدر هذا الدعم بنسبة 3,5٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما في الجانب المقابل سجلت البحرين أعلى نسبة إنفاق على دعم الطاقة بلغت 12,5٪ من إجمالي الناتج المحلي، تلتها السعودية (9,9٪) ثم الكويت (7٪)، وعمان (6,2٪) وأخيرا الإمارات بنسبة (5,7٪).

الكويت

سجل إجمالي إيرادات الحكومة الكويتية تراجعا ملحوظا بلغت نسبته 11,6٪ ليصل إلى 21,2 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2015/2014 بالمقارنة مع 24 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2014/2013.

ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 12,6٪ لتصل إلى 19,4 مليار دينار في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 0,5٪ بالغة 1,8 مليار دينار ومن ناحية أخرى، ارتفعت المصروفات بنسبة 9,7٪ لتصل إلى 10,6 مليارات دينار نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 30,9٪ لتصل إلى 899 مليون دينار وارتفاع المصروفات الأخرى بنسبة 8٪ لتسجل 9,7 مليارات دينار وأدى تراجع الإيرادات وارتفاع المصروفات إلى انخفاض ملحوظ في الفائض الذي تراجع بنسبة 25,9٪ ليصل إلى 10,6 مليارات دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2015/2014 بالمقارنة مع 14,3 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2014/2013.

وقد سجلت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية في الربع الرابع من 2014 ارتفاعا بمعدل يعد الأبطأ على أساس ربع سنوي، إذ ارتفعت بنسبة 0,42٪ لتصل إلى 30,8 مليار دينار وبقيت التسهيلات الشخصية المحرك الوحيد لنمو القطاع المصرفي، حيث سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 2,1٪ لتوازن التراجع الذي سجلته التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاعات الأخرى. إضافة إلى ذلك، شهدت التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى قطاع العقار أكبر انخفاض ربع سنوي بلغت نسبته 6,1٪ تلتها التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع البناء والتشييد بانخفاض نسبته 4,4٪ في حين سجلت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة تراجعا بنسبة 1,2٪.

الإمارات

استمر الاقتصاد الإماراتي في التركيز على القطاع غير النفطي، حيث بدأ ناتج القطاع غير النفطي ينمو تدريجيا في مقابل تراجع ناتج القطاع النفطي الذي يشكل حاليا أقل من ثلث الناتج المحلي لدولة الإمارات وفقا لوزارة الاقتصاد الإماراتية. وبالرغم من ذلك، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد الإماراتي خلال شهر يناير من عام 2015 الحالي من 4,5٪ إلى 3,5٪ لعام 2015 ومن 4,4٪ إلى 3,5٪ لعام 2016 نظرا للمساهمة الهائلة للقطاع النفطي، مما يشير إلى ثبات معدل النمو خلال عام 2016 نظرا لانخفاض مستوى الإنتاج النفطي. والجدير بالذكر أن معدلات النمو السابقة البالغة 4,5 ٪ المتوقعة لعام 2015 تم تقديرها على أساس ارتفاع معدل الإنتاج النفطي. ووفقا للتقديرات الجديدة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدبي بنسبة 4,5٪ في 2015 و4,6٪ في 2016 في حين قدر نمو الناتج المحلي لأبوظبي بحوالي 3٪ للعامين ذاتهما.

قطر

واصل إجمالي التسهيلات الائتمانية اتجاهه الصعودي واستقر عند مستوى قياسي من الارتفاع بنهاية الربع الرابع من 2014، بلغت نسبته 2,7٪ على أساس ربع سنوي ليصل إلى 650 مليار ريال قطري في الربع الرابع من 2014. ويعزى هذا النمو بصفة حصرية إلى ارتفاع معدل إقراض القطاع الخاص ليتخطى التراجع في إقراض قطاع الحكومي الذي تراجع بنسبة 2,6٪ على أساس ربع سنوي. وعلى صعيد القطاع الخاص، سجل القطاعين العقاري والاستهلاكي أعلى معدل نمو في الإقراض. من ناحية أخرى، استقر معدل نمو التسهيلات الائتمانية لعام 2014 بأكمله عند 13٪ تماشيا مع النمو المسجل خلال 2013، وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع معدل إقراض القطاع الخاص مما وازن جزئيا التراجع البالغ نسبته 2,6٪ في إقراض القطاع الحكومي.

البحرين

قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين بنسبة 3,88٪ لعام 2014 وهو يعتبر أقل من معدل النمو المعياري في دول الخليج البالغ 4,20٪ للعام ذاته. وتشير الأرقام الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للمعلومات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبحرين قد تراجع بنسبة 4,2 ٪ على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من عام 2014 ليصل إلى 3,1 مليارات دينار بحريني بالمقارنة مع 3,3 مليارات دينار بحريني خلال الربع الثالث من ذات العام، ويمثل هذا التراجع انخفاضا طفيفا بنسبة 1,1٪ بالمقارنة مع مستواه في الربع الرابع من 2013 وهو يعزى بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار النفط خلال الربع الأخير من 2014. ومن جهة ثانية، أظهرت بيانات الجهاز المركزي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين بالأسعار الثابتة قد تراجع إلى 4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من 2014 وهو يعتبر الأقل منذ المعدل المسجل في الربع الأول من 2014 والبالغ 3,2٪.

عمان

واصل الاقتصاد العماني تسجيل عجز مالي ربع سنوي بلغت قيمته 496,8 مليون ريال عماني في الربع الرابع من 2014 بالمقارنة مع 164,0 مليون ريال عماني خلال الربع الثالث من ذات العام. وانخفض إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الربع الرابع بحوالي 76,8 مليون ريال عماني أو ما يوازي 2,3٪ ليصل إلى 3,2 مليار ريال عماني. ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض إيرادات النفط نظرا لاستمرار انخفاض أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2014 إضافة إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية، غير أن ارتفاع إيرادات الغاز بنسبة 26٪ على أساس ربع سنوي لتصل إلى 441,6 مليون ريال عماني قد ساعد على تعويض جزء من التراجع الذي سجلته الإيرادات العامة. ومن ناحية أخرى، ارتفع الإنفاق الحكومي ما وضع مزيدا من الضغوط على الميزان المالي، كما ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 7,5٪ بالغا 3,70 مليارات ريال عماني.

صندوق النقد: قطر الأقل إنفاقاً خليجياً على دعم الطاقة من إجمالي الناتج المحلي بـ 3,5٪ والبحرين الأعلى بـ 12,5٪ .. و7٪ للكويت

تسهيلات البنوك الائتمانية استقرت بالربع الأول عند 31 مليار دينار

1,1٪ النمو المتوقع للناتج الإجمالي للسعودية بـ 2014

لم تشهد تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية أي تغيير، حيث توقع أن تصل إلى 2,821,7 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2014، مسجلة معدل نمو قدره 1,09٪ مقارنة بمستواه في 2013 وقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 8,21٪ ليصل إلى 1,600,8 مليار ريال سعودي، بينما قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للقطاعين الحكومي والخاص بنسبة 6,06٪ و9,1٪ على التوالي. ومن ناحية أخرى، قدر تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 7,2٪ خلال 2014 ليصل إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الأربع الماضية مسجلا 1,198,3 مليار ريال سعودي.

وارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع للنقد المتداول (ن2) في المملكة العربية السعودية بنسبة 2,7٪ خلال الربع الرابع من 2014 ليصل إلى 1,542 مليار ريال سعودي بعد أن سجل نموا بمعدلي 3,4٪ و2,9٪ على التوالي في الربعين الثاني والثالث من 2014 مدعوما بوفرة السيولة النقدية لدى البنوك والنمو الملحوظ الذي سجلته قاعدة الودائع والتسهيلات الائتمانية.

«الكويتية ـ الصينية»: استمرار التضخم في الهند

أصدرت الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية تقريرها الأسبوعي الذي تناول مستويات التضخم في الهند، حيث أشار التقرير إلى أن الأسعار في الهند لاتزال تتخذ منحى تنازليا.

وبعد أن ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 8٪ تقريبا على الأساس السنوي في فبراير 2014، كانت نسبة زيادتها بعد عام 5٪ فقط، بحسب مؤشر أسعار المستهلك (CPI). وأضاف التقرير أن هذا الأمر ينطبق على سعر منتجات الجملة، التي تقاس بمؤشر أسعار الجملة (WPI)، إذ هبط المؤشر بنسبة تزيد على 5٪ خلال النصف الأول من العام الماضي ليبلغ ـ2,1٪ في فبراير.

أما أسعار المستهلك، فوصلت إلى القاع في الأشهر القليلة الماضية، بعد أن انخفضت بمعدل 3,5٪ في نوفمبر على الأساس السنوي، هذا وتابعت أسعار الجملة تراجعها، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى هبوط أسعار الطاقة، التي بدأت بالتراجع في شهر يونيو من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أن معظم استهلاك الهند من الطاقة مستورد. وبما أن الحكومة تدعم الوقود فإن هذا الأمر يجعله عرضة لمخاطر أسعار النفط والغاز.

وبشكل عام، يجب أن تؤثر أي حركة لأسعار الجملة على أسعار السلع الاستهلاكية في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، لكنها لم تتجسد على أرض الواقع خلال الأشهر القليلة الماضية في الهند.

وبينما انكمشت أسعار بيع الكهرباء والوقود بالجملة بنسبة 14,7٪ على الأساس السنوي في فبراير، تابعت أسعار الطاقة التي يشتريها المستهلكون ارتفاعها بنسبة 2,6٪ على الأساس السنوي، هذه الزيادة نجمت خلال الأشهر القليلة الماضية. ويدل هذا الاختلاف على أن وحدات التوزيع والتجزئة لسلسلة العرض تزيد من هوامش الربحية. أما التضخم الجوهري الذي يستثني الطاقة والغذاء، وأكثر مكونات الأسعار تقلبا، فانخفض بشكل طفيف في مؤشري أسعار المستهلك وأسعار الجملة.

ومع ذلك، بدأت أسعار الغذاء بالارتفاع في المؤشرين الأمر الذي خلق مصدرا جديدا للتضخم، لاسيما في مؤشر أسعار المستهلك الذي يشكل أكثر من 45٪ من السلة.

في غضون ذلك، أتاح انخفاض الأسعار فرصة أمام بنك الاحتياطي الهندي لتطبيق سياسات أكثر مرونة، لجأ إليها البنك قبل ذلك مرتين وذلك في الربع الأخير من خلال تخفيض معدل الريبو، وهو المعدل الذي يقرض بنك الاحتياطي الهندي عنده البنوك لليلة واحدة، وقلص المعدل 50 نقطة أساس ليبلغ 7,5٪. ورغم ذلك، خلال اجتماعه الأخير الأسبوع الماضي لبحث السياسة، اتخذ البنك المركزي مركزا أكثر تحوطا، وفي الوقت ذاته استمر في موقفه المتساهل، عبر الحفاظ على معدل الريبو ونسبة احتياطي النقد من دون تغيير، بما يتوافق مع التوقعات. وزعم محافظ بنك الاحتياطي الهندي، راغورام راجان أن السياسة النقدية قد تظل مرنة خلال الأشهر المقبلة، لكن إجراءات السياسة قد تعتمد على البيانات.

والأهم من هذا هو أن العوامل التالية قد تظهر مؤشرات تقدم قبل أن يلجأ البنك المركزي لمزيد من تخفيف السياسة، إذ قد تنخفض معدلات الإقراض المصرفي بنسب أكثر بحيث تتوافق مع معدلات السياسة النقدية، أما تضخم أسعار الغذاء فيحتاج إلى الاحتواء، وعلى الحكومة أن تعالج معايير العرض وتستأنف المشاريع المتوقفة، بانتظار اتضاح اتجاهات السياسة النقدية الأميركية.

من جانب آخر، ورغم الأسعار المنخفضة الحالية، لم تنته مشكلة مستويات التضخم المرتفعة الزمنة.

ويقول التقرير إن التراجع الأخير ناجم عن عوامل تقلبات اقتصادية خارجية، مثل انخفاض أسعار الطاقة عالميا، الأمر الذي قد ينعكس عما قريب.

أما المشكلة الهيكلية لمستويات تضخم أسعار الغذاء فلم يتم معالجتها حتى الآن، إذ لاتزال الهند تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة لاستيعاب نقل المنتجات بسلاسة.

إلى جانب هذا، يرتبط تضخم أسعار الغذاء كثيرا بعوامل غير موسمية مثل الجفاف غير المتوقع وهطول الأمطار بغزارة.

على سبيل المثال، كانت أمطار فصل الشتاء هذا العام أكثر غزارة من السابق، أي أعلى بحوالي 20٪ في معظم الولايات، الأمر الذي يفرض مخاطر على تضخم أسعار الغذاء في الأشهر القليلة المقبلة. وتحتاج الحكومة من ناحيتها حتى الآن إلى حل مشكلة قصور البنية التحتية.

أخيرا، وبغض النظر عن التطورات المحلية، من المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، الأمر الذي يحمل تأثيرا كبيرا على الروبية الهندية، وقد يجبر البنك المركزي على إلغاء إجراءات السياسة. وبشكل عام، يعتمد التضخم في الهند جزئيا على عوامل خارجة عن إرادته، مثل أسعار النفط العالمية والطقس.

لكن الأسعار المنخفضة حاليا تعطي السلطات المجال لحل الجزء الآخر من العوامل، مثل إصلاح الفجوة الكبيرة في قطاع البنية التحتية.

إلى هذا، يخلص التقرير إلى أن الهند لاتزال واحدة من بضعة اقتصاديات كبرى قد تشهد ارتفاعا بمستويات النمو في 2015، الأمر الذي سيمنح مستثمرين عوائد من الصعب تحصيلها في بلد آخر في السياق الحالي لانخفاض أسعار الطاقة ومعدلات الفائدة.